

دراسة مقترحة للمقارنة بين قانون العقوبات الفرنسية والكويتي وبين العقوبات في الشريعة الإسلامية

A Proposed Study to Compare the French and Kuwaiti Penal Code and the Penalties in Islamic Shariah Law

خالد عبد العزيز فريح عثمان الكوخ

Khaledah A. F. O. Alkouh

Universiti Kebangsaan Malaysia (UKM), Bangi,
Selangor, Malaysia

تاريخ المقالة	مختصر البحث
الارسال: ٢٠٢٢-١٠-٠١ المراجعة: ٢٠٢٢-١٠-١٨ القبول: ٢٠٢٢-١١-٠٦	تختلف القوانين الجنائية على أساس الدولة ويعد القانون الفرنسي مصدراً مهم لمعظم الدول لتطوير قوانينها الخاصة. ومع ذلك، يختلف القانون الجنائي الإسلامي عن القوانين الجنائية الأخرى. قسم القانون الجنائي الإسلامي الجرائم إلى ثلاثة أقسام: الحدود (جرائم ضد الله) حددت عقوبتها في القرآن والأحاديث، والقصاص (الجرائم ضد الفرد أو الأسرة التي تكون عقوبتها هي الثأر في القرآن والأحاديث) والتعزير (الجرائم ضد الفرد أو الأسرة التي تكون عقوبتها هي الثأر في القرآن والأحاديث) والتعزير. في هذه الدراسة، تم إجراء مقارنة بين القانون الجنائي الفرنسي وكذلك القانون الجنائي الكويتي مع القانون الجنائي الإسلامي. سوف يتم مراجعة كلا القانونين ومقارنتهما بالشريعة الإسلامية وإبراز أوجه التشابه والاختلاف. سيتم تقديم توصيات لواضعي القوانين بناءً على نتائج هذا البحث.
Article history Received: 01 October 2022 Revised: 18 October 2022 Accepted: 06 November 2022	Abstract Criminal laws differ based on country. Most countries have found French criminal law a source for developing their own laws. However, Islamic criminal law differs from other criminal laws. Islamic criminal law divided crimes into three sections. Hadd (crimes “against God” whose punishment is specified in the Qur’an and hadiths), qisas (crimes against an individual or family whose punishment is equal vengeance in the Qur’an and hadiths) and ta’zir (crimes

Keywords: <i>Islamic Criminal law,</i> <i>French Criminal Law,</i> <i>Punishment in Islam,</i> <i>Kuwaiti Criminal law</i>	for which the Qur'an and hadiths do not stipulate punishment and are left to the discretion of the ruler or judge). In this study, a comparison between French criminal law as well as Kuwaiti criminal law with Islamic criminal law is conducted. Both laws are reviewed and compared with Islamic law. Similarities and differences will be highlighted. recommendations for law makers will be given based on the results of this research.
---	---

1 - المقدمة

لعل من أقدم القوانين الوضعية هي قانون حمورابي الذي شرع للشريعة التكافؤ في العقاب حيث سن حمورابي قانون العين بالعين والسن بالسن، وفي العصر الحديث أدت الثورة الفرنسية الى استصدار قوانين وضعية بمعزل عن القوانين السماوية وتتمركز القوانين الفرنسية حول قانون عام ١٨٠٤ او ما يسمى بقانون الحقوق المدنية. بناءً على أوامر صادرة من نابليون بونابرت، صدر قانون نابليون أو القانون المدني في عام ١٨٠٤. ونظرًا لما تتميز به مواده من سلاسة، بات نموذجًا يُحتذى به في كتابة عدد من قوانين بلدان العالم المختلفة، على وجه الخصوص دول أوروبا وأمريكا اللاتينية. في قانون عام ١٨٠٤ عقوبة السجن في حالة السرقة والقتل وغيرها من الجرائم بينما بالمقارنة فان الإسلام كدين سماوي قد سن شريعة متكاملة تحتوي على قوانين لأحوال المدنية والعسكرية والشرائع والعبادات ولعل واحد من اهم القوانين هو قانون العقوبات في الشريعة الإسلامية. الأمثلة على قانون العقوبات كثير وتتضمن حد السرقة وحد العلاقات غير الشرعية وكذلك حدود أخرى مثل القتل [1]-[4].

وينظر القانون الوضعي الفرنسي للسرقة كعمل اجرامي، ولكن لا يستوجب حد قطع اليد، بل السجن لمدة زمنية محددة وكذلك بالنسبة للقتل فهو ايضاً عمل اجرامي، ولكن لا يستوجب القتل بالقصاص الذي يسنه الإسلام في حال القتل العمد. و لعل من اكثر المفارقات بين التشريع السماوي و القانون الفرنسي هو حد القتل اذا يلغي القانون عقوبة الإعدام ولذلك يوجد اختلافات وقواسم مشتركة بين القانون الوضعي والقانون الإسلامي. في حين ان الدول الإسلامية اخدت جزءً كبيراً من قوانينها

من الشريعة الإسلامية كمصدر أول للتشريع في حالات الزواج والطلاق وتنظيم الأسرة، فإن التطورات المتلاحقة ونتائج العولمة قد زادت من استخدام القوانين الوضعية [5]-[7].

ففي دولة الكويت تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأول للتشريع وتوجد الى جانب الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية وتكمن الفروقات مع الشريعة الإسلامية في وجود مصدر للتشريع وهو السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان وهو السلطة القادرة على استصدار قوانين و تشريعات و لذلك تركز هذه الدراسة على الفروقات و التشابه بين القوانين الوضعية و القانون الإسلامي بحيث يتم مقارنة كلا القانونين.

1.1 مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في ان هنالك حاجة لمقارنة القوانين الوضعية مع قوانين الشريعة الإسلامية، وتركز الدراسة على مقارنة الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية وهذا التشابه والاختلاف يكمن في العقوبات و اثره تطبيقها على المجتمع حيث ان المجتمع الكويتي مجتمع مسلم و لكن تطبيق الشريعة الإسلامية قد يتضارب مع حقوق الانسان و خصوصاً في حال القصاص و حد السرقة [6]، [7]. لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى مقارنة القوانين الوضعية مع قانون الشريعة الإسلامية في دولة الكويت لتقدم لصناع القرار اقتراحات تفيد في مدى تطابق القوانين الوضعية مع الشريعة الإسلامية وكذلك توصيات تفيد في تحسين تطبيق القوانين في دولة الكويت.

1.2 اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - تحديد التشابه والاختلافات بين القانون العقوبات الفرنسي وقانون العقوبات الكويتي
- 2 - الى أي مدى يتم تطبيق قوانين العقوبات في الشريعة الإسلامية في دولة الكويت
- 3 - تحديد الفروقات بين القوانين الوضعية وقانون الشريعة الإسلامية من ناحية العقوبات في دولة الكويت.
- 4 - استنتاج العوامل المشتركة بين القوانين الوضعية وقانون الشريعة الإسلامية من ناحية العقوبات في دولة الكويت.

1.3 أسئلة البحث

يهدف هذا البحث الى الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين قانون العقوبات الفرنسي والكويتي؟
2. ما هو مستوى تطبيق الشريعة الإسلامية في العقوبات في دولة الكويت؟
3. ماهي الفروقات بين القوانين الوضعية وقانون الشريعة الإسلامية من ناحية العقوبات في دولة الكويت؟
4. ماهي العوامل المشتركة بين القوانين الوضعية وقانون الشريعة الإسلامية من ناحية العقوبات في دولة الكويت؟

1.4 حدود البحث

ان لهذا البحث محددات مكانية وزمنية، حيث يهدف هذا البحث الى استقراء القوانين الوضعية والتشريعية في دولة الكويت، ويعتمد البحث على مصادر الشريعة الإسلامية مثل القران والحديث النبوي لاستخراج العقوبات من الشريعة الإسلامية ويتم مراجعة القوانين الوضعية لاستنتاج قوانين العقوبات الوضعية ويتم ذلك من خلال مراجعة القانون و الدستور الكويتي و قانون العقوبات.

2 - الإطار النظري

يتم في هذا الإطار مراجعة الأبحاث السابقة ذات الصلة والتي تم من خلالها مراجعة ومقارنة القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية. حيث سيتم مراجعة الدراسات خلال السنوات الخمس الأخيرة ويتم مراجعة النظريات ذات الصلة التي استخدمها الباحثون في اجراء دراسات مقارنة بين القوانين بشكل عام وبين القوانين الوضعية وقوانين الشريعة الإسلامية. القانون الجنائي (أو قانون العقوبات) هو وثيقة تجمع كل أو قدر كبير من القانون الجنائي لسلطة قضائية معينة. عادةً ما يحتوي القانون الجنائي على الجرائم المعترف بها في الولاية القضائية، والعقوبات التي قد تُفرض على هذه الجرائم، وبعض الأحكام العامة (مثل التعاريف والمحظورات المتعلقة بالمقاضاة بأثر رجعي). [8]

القوانين الجنائية شائعة نسبيًا في ولايات القانون المدني، والتي تميل إلى بناء أنظمة قانونية حول القوانين والمبادئ التي تكون مجردة نسبيًا وتطبقها على أساس كل حالة على حدة. على العكس من ذلك، فهي ليست شائعة في الولايات القضائية للقانون العام. كان الإدخال المقترح لقانون جنائي في إنجلترا وويلز مشروعًا مهمًا للجنة القانون من عام 1968 إلى عام 2008. [9]. في الولايات المتحدة، يوجد قانون عقوبات نموذجي ليس قانونًا في حد ذاته، ولكنه يوفر الأساس للقانون الجنائي للعديد من الدول. غالبًا

ما تختار الدول الفردية استخدام القوانين الجنائية التي غالبًا ما تستند، إلى حد متفاوت، إلى نموذج الكود. الباب 18 من قانون الولايات المتحدة هو القانون الجنائي للجرائم الفيدرالية ومع ذلك، لا يحتوي الباب 18 على العديد من الأحكام العامة المتعلقة بالقانون الجنائي الموجودة في القوانين الجنائية للعديد مما يسمى ببلدان "القانون المدني".

يتم دعم القوانين الجنائية عمومًا لإدخالها الاتساق في الأنظمة القانونية ولجعل القانون الجنائي في متناول الأشخاص العاديين. قد يساعد الكود في تجنب التأثير المخيف حيث يبدو أن التشريع والسوابق القضائية يبدو إما أنه يتعذر الوصول إليه أو يتعذر فهمه لغير المحامين. وبدلاً من ذلك، جادل النقاد بأن المدونات صارمة للغاية وأنها تفشل في توفير المرونة الكافية للقانون ليكون فعالاً [10]. ففي دراسة أجريت للمقارنة بين القانون الجزائري و الفرنسي قام الباحث [11] بدراسة الردع بين القانون الجزائري الإداري والقانون الإداري الجزائري دراسة مقارنة القانون الفرنسي-القانون الجزائري و استخلص الباحث ان هنالك فروق واضحة بين القانونين و ان يوجد حاجة للمزيد من الدراسات.

2.1 قانون العقوبات الإسلامية

القانون الجنائي الإسلامي (فقه العقوبات) هو قانون جنائي متوافق مع الشريعة الإسلامية. بالمعنى الدقيق للكلمة، ليس للشريعة الإسلامية مجموعة مميزة من "القانون الجنائي". يقسم الجرائم إلى ثلاث فئات مختلفة اعتمادًا على الجريمة - الحد (جرائم "ضد الله"، التي حددت عقوبتها في القرآن والأحاديث النبوية)، والقصاص (الجرائم ضد الفرد أو الأسرة التي تكون عقوبتها بمثابة انتقام متساوٍ في القرآن والأحاديث) والتعزير (الجرائم التي لم ينص القرآن والأحاديث على عقوبتها، وتترك لتقدير الحاكم أو القاضي أي القاضي) [12]-[14]. يقصد بالنظام الجنائي، في النظم القانونية الوضعية مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تنظم حق الدولة في العقاب.

وتنقسم تلك القواعد إلى قسمين الأول موضوعي: ويعنى بيان الأفعال التي تعد من منظور القانون فعلا مجرما

(الجريمة) وكذلك بيان العقاب المستحق جزاءات لهذا الفعل أو الامتناع المجرم. القسم الثاني هو قسم إجرائي يعني

ببيان الإجراءات المتبعة من وقت وقوع الجريمة إلى صدور حكم نهائي. ويكمن تعريف النظام الجنائي الإسلامي، بأنه

مجموعة القواعد العامة والمجردة التي وردت في القرآن الكريم، أو دلت عليها السنة النبوية، أو حازت إجماع الأمة،

والتي تنظم حق ولي الأمر في العقاب ببيان الجرائم والعقوبات المقدرتها لها [15]-[17].

والعقوبات في الإسلام قسم من أقسام شريعته تتجه إليه جملة غاياتها وهي حماية المصلحة العامة، والمحافظة

على الضرورات الخمس، والجريمة ماهي إلا اعتداء على واحد من هذه الأمور، فالزنا اعتداء على النسل، والسرقه

اعتداء على المال، وشرب الخمر اعتداء على العقل، والردة اعتداء على الدين وهكذا. وإذا كانت الجريمة على هذا

اعتداءات على تلك المصالح التي جاءت الشريعة لحمايتها فلا بد من عقاب رادع لمنع الآثم من أن يستمر في إثمه

وغية.

العقوبة الجنائية في الشريعة الإسلامية [18]-[20]

2.2.1 تعريف العقوبة

تعريف العقوبة لغة "العقاب العقوبة وعاقبه بذنبه، وعاقبه بعقبة فهو معاقب، وعقيب أيضاً وتعقبه عاقبه بذنبه .

وتعرف العقوبة في الاصطلاح بأنها: هي جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به، فهي

جزاء مادي مفروض سلفاً يجعل المكلف يحجم عن ارتكاب الجريمة، فإذا ارتكبها زجر بالعقوبة حتى لا يعاود ارتكابها

مرة اخرى كما يكون عبرة لغيره .فالعقوبات موانع قبل الفعل زواجر بعده فالعلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل، وإيقاعها بعده يمنع من العودة اليه [21]-[23] .

العقوبات في الشريعة الإسلامية منها ما هو مقدر كالحدود ومنها ما ترك تقديره لولى الأمر حسب ظروف الحال وما تقتضيه المصلحة وتسمى بالتعزير .ويمكن إجمال أغراض العقوبة في غرضين: غرض قريب وغرض بعيد فالغرض القريب أو العاجل هو إيلاء المجرم لمنعه من العودة إلى ارتكاب الجريمة ومنع الغير من الاقتداء به والغرض البعيد أو الآجل هو حماية مصلحة المجتمع، وشفاء نفس وقلب المعتدى عليه. وذلك حين يرى أن من اعتدى عليه قد وقع عليه العقاب المناسب [24]-[26].

2.2.2 مفهوم الجريمة في الإسلام

أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، وخصت هذه الكلمة منذ القدم إلى الإشارة إلى الكسب المكروه غير المستحسن يقول تعالى " وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " ولا يجرمنكم معناها هنا لا يحملنكم أو يدفعكم ولذلك يمكن إطلاق لفظ الجريمة على كل فعل يمثل اعتداءات أو مخالفة للحق وخروجاً على الطريق المستقيم، ومن ذلك اشتق أكرم، وأجرموا. قال تعالى " «إن الذين أكرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون وإذا مروا بهم يتغامزون «فالجريمة في معناها اللغوي تنتهي إلى أنها فعل الأمر الذي لا يستحسن ويستهن وأن المجرم هو ذلك الشخص

الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه مستمرا ولا يحاول تركه، بل لا يرضى بتركه، فمعنى وصفه بالمجرم يقتضى استمراره في الفعل المجرم واصراره عليه [27]-[29].

وأحكام الشريعة في ذاتها مستحسنة بمقتضى اتفاقها مع الشرع والفطرة السوية والعقل السليم، فالخروج عنها جريمة، ذلك لأنه غير مستحسن بحكم الشرع وبمقتضى حكم العقل، والعقل السليم تتفق قضاياه مع قضايا الشرع الإسلامي. فالجريمة كتعريف عام هي ارتكاب فعل محرم معاقب على فعله أو ترك عما مأمور به معاقب على تركه، وذلك التعريف يشمل كافة الجرائم سواء تلك التي تقرر لها عقابا أخرويا فقط أو تلك التي يعاقب عليها في الدنيا والآخرة، ولذلك فالجرائم التي للقاضي سلطان بشأنها، والمقرر لها عقاب دنيوي يطلق عليها الفقهاء كما يقول الماوردي "إنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير [30]-[32].

كما قسمت الجرائم في التشريع الإسلامي بحسب ما قرر لها من عقاب فهناك جرائم الحدود وجرائم القتل والجرح (القصاص والدية) وجرائم التعزير، وذلك يتلاقى مع ما ذهب إليه القانون الوضعي من تقسيم للجرائم بحسب العقوبة المقررة إلى جنایات، وجنح ومخالفات، وهو ما يعرف بالتقسيم الثلاثي للجريمة [33], [34].

التقسيم الثلاثي للجرائم في الشريعة الإسلامية

هذا التقسيم بنى على مقدار العقوبة قوة وضعفاً، والعقوبة تتناسب مع قوة الاعتداء في الجريمة قوة وضعفاً.

أولاً: الحدود

المقصود بالحدود وبيان ماهيتها والحد في الشرع عبارة عن عقوبة مقدرة واجبة حقاً لله تعالى عز وجل، والحد يطلق على الجريمة ذاتها كما يطلق على العقوبة عليها، والحدود قوامها تمسك المجتمع بالفضيلة. وجرائم الحدود هي الزنا، القذف، السرقة، الحراقة، الردة وشرب الخمر. ويشترط لتطبيق الحد كما يقرر الفقهاء أن يكون مرتكب الجريمة بالغاً عاقلاً، مسلماً، غير مستكبره.

ولقد اتفقت سائر الديانات السماوية على تقديس هذه الحرمات، بل شاركهم في ذلك القوانين الوضعية وإن كان الشريعة الإسلامية وضعت من القواعد والضوابط ما من شأنه أن يحافظ بحق وصدق على تلك المقومات، ذلك لأن الحفاظ عليها، هو أولى أولويات التشريع الإسلامي، فحين تخلفت القوانين الوضعية، ولم تستطع توفير الحماية الحقيقية لصيانة تلك الحقوق الطبيعية.

كما أن ترتيب تلك الحقوق يختلف في الشريعة الإسلامية عنه في الشرائع الوضعية، فالدين أعز على المسلم وأقدس من كل ما عداه، ثم تأتي بعد ذلك حرمة النفس، ومن بعدها العقل، ثم العرض، ثم المال، وما الحدود إلا مانعا دون التجراً على هذه الحقوق والحرمات. لا تستخدم المحاكم الشرعية التقليدية، على عكس المحاكم الغربية الحديثة، هيئة المحلفين أو المدعين نيابة عن المجتمع. تقاضي الدولة الجرائم بحق الله كجرائم حد، ويتم التعامل مع جميع القضايا الجنائية الأخرى، بما في ذلك القتل والإيذاء الجسدي، على أنها نزاع بين الأفراد مع قاضي إسلامي يقرر النتيجة على أساس الفقه الشرعي مثل الحنفي والمالكي والشافعي.

وتبعهم الحنبلي والجعفري في الفقه الإسلامي [14]، [35]

من الناحية العملية، فمنذ وقت مبكر من التاريخ الإسلامي، كان يتم التعامل مع القضايا الجنائية عادةً من قبل المحاكم التي يديرها الحاكم أو الشرطة المحلية باستخدام إجراءات لم تكن مرتبطة إلا بشكل فضفاض بالشريعة. في العصر الحديث، تم

استبدال القوانين الجنائية المستندة إلى الشريعة على نطاق واسع بقوانين مستوحاة من النماذج الأوروبية، على الرغم من أن العديد من البلدان في العقود الأخيرة أعادت إدخال عناصر من قانون العقوبات الإسلامي في قوانينها القانونية [13]، [14]، [36]

ثانياً: القصاص

القصاص في الفقه الإسلامي، هو: عقوبة مقدرة شرعاً، تقضي بمعاقة الجاني بمثل ما فعل. والدليل على مشروعية

القصاص في الإسلام قول الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدَاةٍ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ سورة البقرة (179-178).

في اللغة العربية القصاص هو مطلق المساواة والتتبع، والقصاص مأخوذ من قص الأثر، وهو إتباعه، ومن

حيث نوع الجريمة قسم الفقهاء القصاص إلى نوعين هما: 1 - قصاص في النفس، أي قتل النفس، عمداً أو شبهة عمد. 2

- قصاص فيما دون النفس، أي في الأطراف والجروح.

ثالثاً: التعزير

التعزير في اللغة هو التأديب، فعزّر أي: أدب، وأصله من العزر بمعنى الردع والرد، وتأتي أيضاً بمعنى أعان ونصر.

التعزير في الاصطلاح يُعرّف التعزير في اصطلاح الفقهاء بأنه: العقوبة المشروعة غير المقدّرة شرعاً، والتي يوقعها القاضي على

المجرم لمعاقبته بما يكافئ جريمته، ويقمع عدوانه، ويحقّق الزجر والإصلاح، ويكون في كل جريمة لا حدّ فيها ولا كفارة، سواء أكانت

الجنائية اعتداء على حق الله تعالى، أم كانت اعتداء على حقوق العباد. ذهب جمهور الفقهاء إلى أنّ الأصل في التعزير أنّه مشروع

وجائز في كل معصية لا يوجد فيها حدّ شرعيّ، ولم يرد نصّ على تحديد عقوبة معينة فيها، وليس فيها كفارة، ويختلف حكم التعزير

باختلاف ظروف الجاني من حيث مكانته الاجتماعيّة، ووضعه الأخلاقيّ، ومن حيث الظروف التي أحاطت به عند فعل الجريمة

والقيام بها، ودوافعه لذلك، ومبرراته عند سماع أقواله من قبل الحاكم أو القاضي. الجرائم التي يُشرع فيها التعزير تكون عقوبة التعزير

على نوعين من الجرائم لا ثالث لهما: الجرائم المعاقب عليها بالحد أو المعاقب عليها بالقصاص، ولكن تخلف ركن من أركانها أو شرط من شروطها أي في حالة عدم إمكانية إقامة الحد على الجاني، ومن الأمثلة على هذا النوع أن تقع عقوبة التعزير على من سرق شيئاً لم يبلغ النصاب. الجرائم التي لا حد فيها ولا قصاص وهذا النوع يضم أغلب الجرائم، ومن الأمثلة على هذا النوع ترك إنسان ما يجب عليه فعله.

تتعدد أنواع التعزير بحسب نوع الذنب المُقترَف، وتقدير الحاكم لها، ونذكر تلك الأنواع فيما يأتي: التعزير بالقتل، التعزير بالجلد، التعزير بالحبس، والتعزير بالمال. إنَّ للتعزير في الشريعة الإسلامية أهدافاً وأغراضاً ومصالح منها: الردع والزجر أي منع مرتكب الجريمة من معاودة ارتكابها مرة أخرى، أو أن يتمادى في إجرامه، ومنع غير الجاني من ارتكاب الجريمة، فالمنفعة الحاصلة مزدوجة. الإصلاح فالشريعة الإسلامية اهتمت بالجاني وعنيت به فجعلت تأديبه وإصلاحه حتى تستقيم نفسه وتبتعد عن الجريمة، وفي ذلك صلاح للجماعة وصلاح للمجتمع بأسره. الفرق بين عقوبة التعزير والحدود يتفق التعزير مع الحدود في كون كلٍّ منهما تأديباً وزجراً، بينما يختلف التعزير عن الحدود بما يأتي: أن لكل حد من الحدود عقوبة معينة أو عقوبات لا بدّ من تنفيذها وإيقاعها على الجاني، مهما كانت مكانته ومنزلته، وهذه الحدود ثابتة لا يُزاد عليها ولا ينقص منها، أما التعزير فتوجد فيه عقوبات متعدّدة تبدأ من تقديم النصح للجاني، وتنتهي بالجلد أو الحبس، وقد تصل إلى القتل في الجرائم الخطيرة.

ويترك للقاضي في التعزير أن يختار ما يناسب الجاني وظروف الجريمة التي ارتكبها وملائمة العقوبة لها، وللقاضي أن يوقع أكثر من عقوبة على الجاني، وله أن يُشدّد العقوبة على الجاني، وله أن يوقف تنفيذ العقوبة إذا رأى أنّ مجرد توجيه العقوبة للجاني يكفي لردعه. يجوز لولي الأمر أن يعفو عن الجاني في عقوبات التعزير، وتجاوز في عقوبات التعزير الشفاعة، بينما لا يجوز لولي الأمر أن يعفو عن الجاني في الحدود، ولا تصحّ الشفاعة في الحدود.

2.2 قانون العقوبات الفرنسي

النظام القانوني الجنائي الفرنسي المستمد من القانون الروماني يتميز عادةً بالقارة الأوروبية. إنه ليس فقط نظامًا إقطاعيًا في العصور الوسطى، ولكنه أيضًا ممثل لنظام القانون المدني. تلتزم فرنسا بالنظام القضائي الذي تأسس تدريجيًا بعد الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. [1] منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، قام نابليون بتدوين سلسلة من القواعد المهمة وأسس نظام المحاكم المشتركة ونظام المحاكم الإدارية بالإضافة إلى النظام القضائي المستقل الذي شكل نظامًا قضائيًا حديثًا موحدًا.

أتاح ابتكار قانون العقوبات في عام 1994 الحصول على معالجة حديثة ومنهجية للقضايا ذات الصلة. ومع ذلك، لا تزال الثورة والتاريخ النابليوني لهما تأثير قوي بعيد المدى. يتطلب مبدأ الشرعية أن الجرائم في فرنسا يجب أن تكون عن طريق القانون الدولي. 13- تم قبول الإشراف كمصدر شرعي للرقابة على الانتهاكات، حتى لو أدت إلى السجن. لكن القوانين والجرائم يجب أن تكون نتاج الأنظمة. [10] بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحاكم على الفور إخطارات تعارض سن جرائم جنائية، حتى لو كانت مجرد جرائم إشرافية.

ينص القانون الجنائي الفرنسي على ثلاث فئات من الجرائم بما في ذلك الجنائية والجنح والجرائم الصغيرة. تعتبر الإجراءات الجنائية في فرنسا تحقيقية بشكل أساسي. [3] وتنقسم العملية التنفيذية للعدالة الجنائية الفرنسية إلى ثلاث مراحل: ما قبل المحاكمة، والمحاكمة، وما بعد المحاكمة. الإجراء الأول في عملية مقاضاة مجرم على معظم الجرائم هو التحقيق من قبل قاضي التحقيق. يتم

توفير إجراءات مختلفة لملاحقة كل فئة من فئات الجرائم

3 - منهجية البحث

يهدف هذه البحث الى اتباع منهجية وصفية استقصائية، استنتاجية. وتقوم منهجية البحث على المراجعة الدقيقة للقوانين الإسلامية واستنباط الاحكام المتعلقة بالعقوبات في الشريعة الإسلامية وبناءً على النصوص الإسلامية في الكتاب والسنة ثم تقوم الدراسة بمراجعة اكااديمية لقانون العقوبات الوضعي في دولة الكويت حيث يقوم الباحث باستقصاء أسباب المشاكل و الحلول المتبعة بناءً على الحالات المختلفة و يقوم الباحث باستقصاء هذه المشاكل باستخدام دراسة مكتبية مقارنة و استنتاج الفروقات و التشابه بين القوانين. يقوم الباحث بمقارنة بين القوانين الوضعية والقوانين الإسلامية المتبعة في دولة الكويت ويتم تحليل البيانات من خلال المقارنة بين القانونين واستنتاج الفروقات والتشابه.

4 - مناقشة والخاتمة

الشريعة الإسلامية ليست نظاماً قانونياً، فهي أكثر تعقيداً واختلاطاً بالأخلاق العميقة للناس. على عكس الأنظمة القانونية العامة أو المدنية، فإن الشريعة الإسلامية هي الأصعب عندما يتعلق الأمر بإحضار لوائح جديدة ومعايير محددة حديثاً. تحدد الشريعة الإسلامية الخداع وعدم الأمانة على أنهما "خطأ أخلاقي خطير" بينما في القانون المدني / العام يتم إصلاحه من خلال دفع تعويض. في الشريعة الإسلامية، العقوبة على الجريمة أشد بكثير مما هي عليه في القانون العام أو القانون المدني. بالإضافة إلى ذلك، في الشريعة الإسلامية، على عكس القوانين المدنية / العامة، فإن حرية الدين محظورة ومقيدة بشدة. ردة يعاقب عليها بالموت. وتسمى هذه الجرائم بجرائم الحدود (مخالفة لشرع الله). يجب على جميع المواطنين الامتثال لهذه اللوائح الإلزامية. جرائم القصاص انتهاك ضد أشخاص آخرين: محددة في القرآن) وجرائم التعزير (انتهاك ضد أشخاص آخرين: غير محددة في القرآن) هما النوعان الآخران من الجرائم التي سيتم معاقبتها بشكل مختلف عن البلدان المدنية والقانون العام.

في الدول الإسلامية، يعتبر القانون مطلقاً وثابتاً، في حين أنه أكثر مرونة وقابلية للتغيير والتداول في القوانين المدنية / العامة. أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أصول القانون المختلفة. في الشريعة الإسلامية، خلق الله القانون، في القانون المدني / العام، وضع الناس التشريعات. وهذا يؤدي بالتالي إلى فصل واضح بين الدين والقانون في النظم القانونية الغربية، في حين أنهما مفهوم واحد موحد في الشريعة الإسلامية. هناك اختلاف آخر بين هذين النوعين من التقاليد القانونية وهو تصنيف القانون. في الشريعة الإسلامية، نوع العقوبة سيصنف الجرائم؛ في النظام القانوني الغربي، سيتم تصنيف الجرائم حسب شدة الضرر. القرآن، في الشريعة الإسلامية، يحظر العادات السائدة مثل عبادة الأصنام، والمقامرة، والخمر، والربا، وما إلى ذلك.

References

المراجع

- [1] publisher1, 2017. "م. ب. ع. فيصل، "العقوبات البديلة للسجن وتطبيقاتها في القانون الكويتي and العنزي
- [2] ع. ع. ا. مزيد، "تطبيق العقوبات على الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في القانون الكويتي"، 2021
- [3] ا. ل. حميد، "جريمة حيازة الأسلحة والذخائر دراسة مقارنة بين القانون الإماراتي والقانون الكويتي". جامعة عجمان للعلوم and ا. أ. محمود والتكنولوجيا، 2017
- [4] ا. حسنين، "جرائم تقنية المعلومات في التشريعات والصكوك العربية". دار جامعة نايف للنشر، 2017 and ع. الله
- [5] M. Y. Al-Mahmoud, "J. Coll. Sharia Islam. Stud., vol. 37, no. 2, pp. 109-134, 2020. "ضمنان تأديب المتعلم بالضرب في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بقانون الجزاء الكويتي"
- [6] W. B. N. Al-Rashdi, "Acad. J. Nawroz Univ., vol. 8, no. 4, pp. 283-297, 2019. "جريمة التعذيب 'دراسة مقارنة"
- [7] vol. 6, no. 16, pp. 67-90, 2022. "ن. ش. ا. الهاجري، "ضمانات استجواب المتهم في التشريع الكويتي والمقارن: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية
- [8] vol. 34, no. 2, pp. 65-95, 2019. ع. عبدالله، "القانون الجنائي والحاجة الى الفلسفة"، مجلة العلوم القانونية
- [9] فريد، "القانون الجنائي للأعمال". 2021 and رواج
- [10] vol. 37, no. 2, pp. 178-191, 2021. ج. سحلول، "تفريد العقوبة الجزائية في القانون الفيدرالي الأمريكي والنظام السعودي (دراسة مقارنة)", "المجلة العربية للدراسات الأمنية
- [11] م. قريشي، "الردع بين القانون الجزائري الإداري والقانون الإداري الجزائري دراسة مقارنة القانون الفرنسي-القانون الجزائري"، 2020
- [12] M. R. Lippman, S. McConville, and M. Yerushalmi, *Islamic criminal law and procedure: An introduction*. Praeger New York, 1988.
- [13] M. H. Kamali, *Crime and punishment in Islamic law: A fresh interpretation*. Oxford University Press, 2019.
- [14] S. Ramzan, N. Akhter, and A. Rubab, "Punishment from Islamic Perspectives," *FWU J. Soc.*

Sci., vol. 9, no. 1, p. 53, 2015.

- [15] خالد، vol. 2, no. 2, "تخفيف العقوبة أو إسقاطها بسبب القرابة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري"، *مجلة الرستمية* and ضو pp. 155–167, 2021.
- [16] سليم، "جريمة النصب بين الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الجزائري"، 2016 and علل.
- [17] ي. أحمد، "العفو عن العقوبة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري-دراسة مقارنة." جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية and ص. عادل العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022.
- [18] ع. حمدي محمد محمود حجازي، "العقوبات السالبة للحرية في الفقه الإسلامي"، *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور* vol. 6, no. 4, pp. 785–872, 2021.
- [19] "Université d'Alger 1-Benyoucef Benkhedda." منير، "العقوبات المالية وأثرها في تحقيق مقاصد العقوبة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي الجزائري" and ب. محمد.
- [20] ش. كنان، "مكافحة جرائم المخدرات في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري-دراسة مقارنة." جامعة محمد بوضياف المسيلة and ص. بكاي كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022.
- [21] ش. مقبل، "تقنين العقوبات التعزيرية لجرائم الحدود والقصاص ودوره في تحقيق العدالة." دار جامعة نايف للنشر، 2016 and العصيمي.
- [22] ع. ا. لعروسي، "عقوبة التغريم بالمال في الفقه الإسلام وقانون العقوبات الجزائري-دراسة مقارنة." جامعة محمد بوضياف المسيلة and م. يزير كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022.
- [23] م. س. م. أ. قمبر-مشرف، "العقوبة بين الفقه الإسلامي والقانون." جامعة الزعيم الأزهرى، 2007 and الكردى، م. محمد.
- [24] M. F. M. Eletrebi، "2012"، *العقوبات التعزيرية البديلة في الفقه الجنائي الإسلامي*.
- [25] س. س. محمود، "التدرج في تطبيق العقوبة والآثار المترتبة عليه" في الفقه الإسلامي،" 2013 and العكة.
- [26] ع. ا. خلفه، "عقوبة الإعدام في الفقه الإسلامي." جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2016.
- [27] ب. يوسف، "جريمة السرقة بين الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الجزائري." جامعة الجزائر 1. كلية الحقوق، 2009 and القينعي.
- [28] vol. 6, 2019, ع. ا. ع. ا. ي، "منع الإسلام للتعذيب عند تنفيذ العقوبات"، *مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية*.
- [29] ا. م. فخري، "احكام المرتد في الشريعة الإسلامية"، 2017. and النتشة.
- [30] ع. ا. ح. محمد، "استيفاء العقوبات في الفقه الجنائي الإسلامي دراسة فقهية مقارنة بالقانون الجنائي السوداني لسنة 1991 م." جامعة إقبال الجزيرة، 2013.
- [31] ج. سارة، "العقوبة التعزيرية وضوابطها في الفقه الإسلامي." جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، and ب. س. ياسين 2019.
- [32] ع. القادر، "مقاصد العقوبة الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري." بانته، جامعة الحاج لخضر. كلية العلوم الاجتماعية و and طهراوي العلوم الإسلامية، 2005.
- [33] Arab Sci. Herit. J., vol. 18, no. 1, 2012، "ن. ع. ا. الانباري، "فلسفة العقوبة في الإسلام
- [34] م. الفاتح، "العقوبة في الفقه الإسلامي و قانون العقوبات السوداني لعام 1983: دراسة فقهية مقارنة." جامعة أمدرمان الإسلامية، and إسماعيل 1990.
- [35] R. Peters, *Crime and punishment in Islamic law: theory and practice from the sixteenth to the twenty-first century*, no. 2. Cambridge University Press, 2005.
- [36] M. H. Kamali, "Punishment in Islamic law: A critique of the hudud bill of Kelantan, Malaysia," *Arab IQ*, vol. 13, p. 203, 1998.